

تأثير الحوكمة في تحقيق الجدارة الائتمانية لعينة من الشركات (دراسة استطلاعية)

مناف حامد عبد سرحان / باحث

أ.م. امل محمود علي / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729

<http://doi.org/10.31272/JAE.45.2022.133.7>

E : ISSN : 2707-1359

مقبول للنشر بتاريخ: 2021/12/28

تاريخ أستلام البحث : 2021/11/14

المستخلص Abstract :

يهدف هذا البحث إلى التعريف بحوكمة الشركات ومعرفة دورها في تحقيق الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية المتمثلة في الشركة العامة للصناعات الانشائية والشركة العامة للفحص والتأهيل الهندسي والشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية وبما أنه ليس هناك اتفاقاً على مفهوم الحوكمة إلا أنه هناك اتفاقاً على أن تطبيقها يعزز من كفاءة أداء أي شركة تقوم بتطبيقها وتدعم قدرتها على مواجهة أي أزمة مالية قد تعترضها وبرزت أهمية الحوكمة كأداة فعالة للرقابة في الشركات وذلك من خلال عدة آليات داخلية وأخرى خارجية ويعتبر مجلس الإدارة أهم آلية من آليات الحوكمة في الشركات لأنه من الجهات الرقابية داخل الإدارة حيث يراقب المدراء ، ويشرف عليهم ويقوم بتقييم عملهم ، واستنتج الباحث ان حوكمة الشركات هو الاطار الذي يمكن من خلاله إدارة الشركات اذ تحدد الحقوق والواجبات لكل الأطراف ذات الصلة بتلك الشركات وكذلك تقويم الملاءة المالية والرغبة في بالوفاء بالديون واهم ماتوصى به الباحث هو اصدار مبادئ خاصة بحوكمة الشركات وذلك لخلق مبادئ ملائمة لبيئته الاعمال العراقية وضرورة حصول الشركات على التصنيف الائتماني وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي تعاني منها.



مجلة الادارة والاقتصاد

العدد 133 / حزيران / 2022

الصفحات : 84 – 97

* بحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة Introduction:

في عصر العولمة المتسارع بالتحويلات الكبيرة والواسعة تزداد المخاطر المالية والإدارية مع تنامي رؤوس الأموال الخاصة التي تتولى قياده العالم والتي تهيمن على الاقتصاديات فتكون الازمات المالية وربما الانهيارات الكبيرة نتائج طبيعية جراء انفراد أصحاب الكتل المالية على مراكز صنع القرارات في الشركات والمؤسسات وتفتشي حالات الفساد بالتزامن مع نقص الخبرات في بعض الأحيان، من هنا تعاظم الاهتمام بما يمكن ان يضع حد لتلك الانهيارات منذ انفجار الازمة المالية الاسيوية في عام 1997 التي وصفت حينها بأزمة الثقة في الشركات وفي التشريعات الاي تنظم علاقات السوق ، واصبح العالم ينظر بعين جديدة لمفهوم (حوكمة الشركات).

أولاً : مشكلة الدراسة Research problem:

تمثل مشكلة البحث في حدوث أزمات سابقة بعدم التزام بعض الشركات بالمعايير والضوابط واللوائح التنظيمية والتي تنسحب بالأجر لتكون ازمة ذات مستوى الاقتصاد بسبب الضرر لكل القطاعات .بسبب ضعف أدائها ومحدودية التزامها بالمعايير والضوابط واللوائح التنظيمية والتي أدت الى تزايد درجة التعقيد في الحياة الاقتصادية وزيادة المخاطر.

ثانياً :أهمية الدراسة the importance of studying:

للداسة الحالية أهمية تتمثل في جانبين هما الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية :

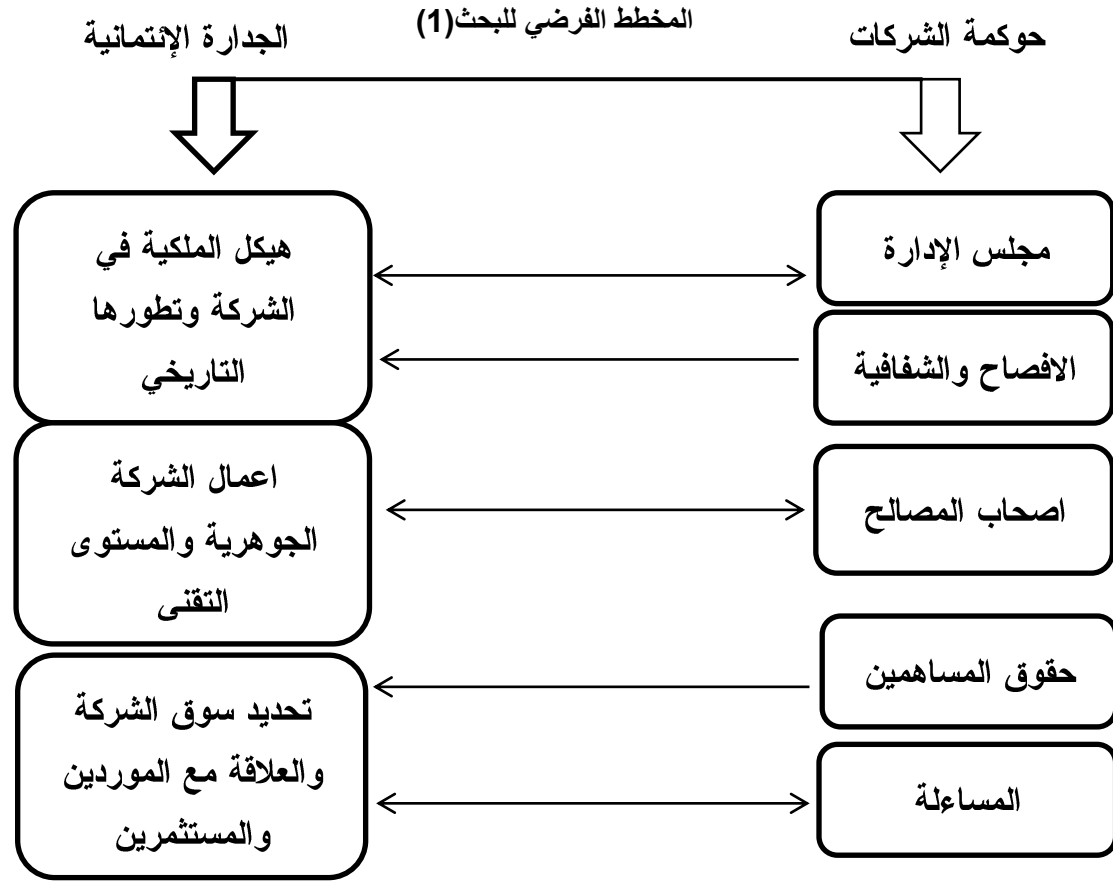
1. الأهمية النظرية
 - ندرة الدراسات التي تناولت الجدارة الائتمانية فضلاً عن الأهمية المتزايدة لحوكمة الشركات مع التطور الهائل الذي يشهده العالم في الأعمال مما يفرض التعقيد في طريقة أداء الأعمال.
 - ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات والجدارة الائتمانية في انموذج فرضي واحد لذا فإن الدراسة الحالية تسعى إلى ردم الفجوة المعرفية بين متغيراتها.
2. الأهمية التطبيقية
 - ندرة الدراسات المطبقة في القطاع الصناعي رغم الأهمية الكبيرة له إذ انه يشكل نسبة كبيرة من المنظمات الإنتاجية العراقية.
 - تقديم خدمة للشركات عينة الدراسة في مساعدتها على تحقيق أفضل إستفادة من النتائج التي ستحققها الدراسة الحالية.

ثالثاً :أهداف الدراسة Research goal :

- تسعى الدراسة إلى توضيح الجانب المفاهيمي لحوكمة الشركات والجدارة الائتمانية كما يهدف إلى:
- 1- بيان مدى الإستفادة من مبادئ حوكمة الشركات وقواعدها وضوابطها لجعلها ذات إدارة كفوة تسهم في نمو نشاط الاستثمارات في الشركة.
 - 2- تكوين بناء معرفي عن موضوع حوكمة الشركات بوصفها إحدى الطرق الحديثة لتعزيز الجدارة الائتمانية وتجنب مخاطر الفساد المالي والإداري.
 - 3- العمل على وضع إجراءات وطرائق التنفيذ وإيجاد طرق للإشراف والرقابة والمتابعة وتقويم الأداء في الشركات.

رابعاً :المخطط الفرضيHypothesX3 :

يتكون انموذج البحث من متغيرين:
المتغير المستقل حوكمة الشركات: ويتكون من خمسة ابعاد فرعية وهي مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، أصحاب المصالح ،حقوق المساهمين ، المسائلة .
المتغير التابع الجدارة الائتمانية: يتكون من ثلاث ابعاد فرعية وهي هيكل الملكية في الشركة وتطورها التاريخي واعمال الشركة الجوهرية والمستوى التقني وتحديد سوق الشركة والعلاقة مع الموردين والمستثمرين.
يبين الشكل (1) المخطط الفرضي للدراسة ، موضحاً العلاقة بين متغيرات الدراسة الرئيسية والفرعية لمتغيرات الدراسة:



المصدر: اعداد الباحث

خامساً : فرضيات الدراسة Study hypotheses:

- لدراسة الحالية مجموعة من الفرضيات وكما يلي:
- 1- الفرضية الرئيسية الأولى وتنص على وجود علاقة ارتباط لحوكمة الشركات في تحقيق الجدارة الائتمانية بأبعادها مجتمعة وينبثق عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية وكما يلي:
 - وجود علاقة ارتباط بين مجلس الإدارة والجدارة الائتمانية بأبعادها مجتمعة.
 - وجود علاقة ارتباط بين الإفصاح والشفافية والجدارة الائتمانية بأبعادها مجتمعة.
 - وجود علاقة ارتباط بين أصحاب المصلحة والجدارة الائتمانية بأبعادها مجتمعة.
 - وجود علاقة ارتباط بين حقوق المساهمين والجدارة الائتمانية بأبعادها مجتمعة.
 - وجود علاقة ارتباط بين المسائلة والجدارة الائتمانية بأبعادها مجتمعة.
 - 2- الفرضية الرئيسية الثانية وتنص على وجود علاقة تأثير معنوية لحوكمة الشركات في تحقيق الجدارة الائتمانية وينبثق عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية وكما يلي:
 - وجود علاقة تأثير معنوية بين مجلس الإدارة والجدارة الائتمانية.
 - وجود علاقة تأثير معنوية بين الإفصاح والشفافية والجدارة الائتمانية.
 - وجود علاقة تأثير معنوية بين أصحاب المصلحة والجدارة الائتمانية.
 - وجود علاقة تأثير معنوية بين حقوق المساهمين والجدارة الائتمانية.
 - وجود علاقة تأثير معنوية بين المسائلة والجدارة الائتمانية.

سادساً : أداة الدراسة وطرائق جمع البيانات Study tool and data collection methods:

للإجابة على تساؤلات الدراسة الحالية ولأجل التحليل الإحصائي قام الباحث بتصميم استبانة بالإعتماد على المقاييس أنفة الذكر وتعتبر الاستبانة المصدر الرئيس لجمع المعلومات عن مجتمع البحث وذلك بتوزيعها بشكل مباشر من قبل الباحث، وتنقسم الاستبانة إلى محورين أساسيين وكما يلي: -

- أ. المحور الأول: ويتضمن المعلومات العامة عن بعض المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة وتشتمل على (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، التخصص، العنوان الوظيفي، سنوات الخدمة الوظيفية).
- ب. المحور الثاني: يتكون من (38) فقرة تتعلق بمتغيرات الدراسة مقسمة إلى جزئين وكما يلي:

- الجزء الأول: يتضمن (22) فقرة خاصة بمتغير حوكمة الشركات.
- الجزء الثاني: يتضمن (16) فقرة خاصة بمتغير الجدارة الانتمانية.
- قد اعتمدت الدراسة مجموعة من الطرائق لجمع البيانات منها: -
- أ- الانترنت إذ عمد الباحث إلى إجراء مسح معمق للإسهامات المعرفية والفكرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة ومن أشهر وأكثر المجالات والدوريات رصانة علمية.
- ب- المقابلة مع العاملين او المدراء او موظفي الشركات.
- ج- الإستبانة: اذ تم تصميم الاستبانة على نحو يتلائم مع مجتمع الدراسة وذلك بأعتماد مقياس لكيرد الخماسي.

اتفق تماماً	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
اتفق تماماً	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1	2	3	4	5

سابعاً : مجتمع الدراسة study community :

قام الباحث بالإستعانة بأراء الموظفين في الشركات وقد بلغ عددهم (75) فردا. حيث قام الباحث بتوزيع الاستبانة على جميع الافراد في مجتمع البحث وبذلك يُصبح مجتمع الدراسة ممثلا بالكامل. وكما هو موضح في الجدول (1)

الجدول (1) مجتمع الدراسة

ت	اسم الشركة	عدد المؤثرين في الاداء
1	الشركة العامة للصناعات الإنشائية	25
2	الشركة العامة للفحص والتأهيل الهندسي	25
3	الشركة العامة للصناعات الكهربائية والإلكترونية	25
	المجموع	75

المصدر: إعداد الباحث

ثامناً : أساليب التحليل الإحصائي Statistical analysis methods:

من اجل تحليل البيانات قام الباحث باستعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية الموجودة في البرنامج الاحصائي المتقدم SmartPLS V. 3 لتحليل البيانات فضلا عن استعمال برنامج SPSS v 22 لتقويم أداة القياس، ومن هذه الأساليب الآتي:

- 1- التحليل العاملي
- 2- معامل الفا كرو نباخ
- 3- معامل التفسير R^2
- 4- التوزيع الطبيعي للبيانات
- 5- الإحصاء الوصفي (متوسط حسابي، انحراف معياري، تباين)
- 6- معامل الارتباط
- 7- نمذجة المعادلات الهيكلية.

الفصل الأول

الجانب النظري

1.2 حوكمة للشركات

1.1.2 مفهوم حوكمة الشركات:

بأنه الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها وتركز على العلاقات بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وكيفيه التفاعل بين كل هذه الأطراف في الاشراف على عمليات الشركة (خضر، 2012، 21)

2.1.2 أهمية حوكمة الشركات:

أن لحوكمة الشركات أهمية كبيرة يمكن أن ندرج بعضها بالنقاط الآتية :

- 1- تسهيل الحصول على الاستثمارات والقروض منخفضة الكلفة.
- 2- تعزيز الثقة بين المتعاملين في سوق العمل.
- 3- تقليل كلفة الوصول إلى المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب.

(Lundkvist and Persson, 2015:17)

3.1.2 اهداف حوكمة الشركات:

يرى (عدنان بن درويش ، 2007، 26) أنه يمكن حصر أهداف حوكمة الشركات في النقاط الآتية:

- 1- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
- 2- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
- 3- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأهداف .

4.1.2 مبادئ حوكمة الشركات:

تتضمن مبادئ حوكمة الشركات خمسة مبادئ أساسية وهي:

1. مجلس الإدارة.
2. الإفصاح والشفافية.
3. أصحاب المصالح.
4. حقوق المساهمين.
5. المساءلة .

1.4.1.2 مجلس الإدارة

ان المحور الذي تركز عليه الحوكمة الجيدة هو مجلس الإدارة فيدون مجلس اداره فعال فإن بقية ما يمكن أن يطلق عليه كلمة (إصلاح) سيكون قاصراً ، فمجلس الإدارة الجيد يضمن للمستثمرين في الشركة بأن الأصول التي قاموا بتوفيرها يجري إستخدامها من جانب مديري الشركة ووكلائهم لزيادة تصرفات الشركة التي تهدف إلى تحقيق أغراض الشركة التي وافقوا عليها، ومن ثم تحقيق قيمة أفضل للمستثمرين. (درويش ، حوكمة الشركات، 2007، 27)

2.4.1.2 الإفصاح والشفافية :

تمثل الإفصاح في الوقت المناسب عن كافة أعمال الشركة بما في ذلك الوضع المادي والأداء والملكية، حيث يتم الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين في الوقت المناسب، إذ ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة إذ ينبغي:

- الإفصاح عن النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة
 - الإفصاح عن الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت
 - كما يجب الإفصاح على هياكل وسياسات الحوكمة والعمليات التي يتم تنفيذها.
- (سليمان، 2008، 24)

3.4.1.2 دور أصحاب المصالح :

ينص المبدأ الثالث من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية علي الآتي : ينبغي علي إطار حوكمة الشركة أن يعترف بحقوق اصحاب المصالح التي ينشئها القانون ، او تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة وان يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات واصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة ماليا تهتم إحدى النواحي الرئيسية في حوكمة الشركات بتأمين تدفق راس المال الخارجي إلى الشركات سواء في شكل حقوق ملكية او انتمان . (طارق عبد العال حماد 2004، 42).

4.4.1.2 حقوق المساهمين:

ينبغي علي إطار حوكمة الشركات ان يوفر الحماية للمساهمين وان يسهل لهم ممارسة حقوقهم وتتركز حقوق المساهمين في الشركة على موضوعات أساسية مثل انتخاب اعضاء مجلس الإدارة أو الوسائل الأخرى للتأثير على تكوين مجلس الإدارة ، والموافقة على العمليات الاستثنائية وبعض الموضوعات الأساسية الأخرى كما يحددها قانون الشركات واللوائح الداخلية للشركة ويمكن النظر الى هذا القسم باعتباره بياناً لمعظم الحقوق الأساسية للمساهمين التي تم الاعتراف بها قانوناً في جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وهناك حقوق إضافية مثل الموافقة على أو انتخاب المراجعين والتعيين المباشر لأعضاء مجلس الإدارة والقدرة على رهن الأسهم والموافقة على توزيعات الأرباح .

(سليمان ، 2006، 46-47)

5.4.1.2 المساءلة :

ترجع تسمية المساءلة "Accountability" إلى لفظ الحساب "Account" ، ويعني مضمون هذا اللفظ أن الفرد لا يعمل لنفسه فقط بل أنه مسؤول امام الآخرين، أما اصطلاحاً فيمكن تعريف المساءلة بأنها محاسبة طرف من أطراف العقد أو الاتفاق للطرف الآخر، وذلك بشأن نتائج أو مخرجات ذلك العقد، التي تم الاتفاق على شروطها من حيث النوع والتوقيت ومعايير الجودة.

(حامد و 2010، K68)

2.2 الجدارة الائتمانية

1.2.2 الجدارة الائتمانية

لغويا تعني كلمة الجدارة أي صار خليقا به فهو جدير ، والجدير المكان الذي يبنى حوله جدار وقاء له (الرازي ، 83،1983) ، وشهادة الجدارة تؤيد تفوق صاحبها في مجال ما ، أما نظام الجدارة فهو مجموعة القواعد التي تضعها مؤسسة ما لإدارة شؤون موظفيها والتي تؤكد أن بقاء الموظف أو ترقيته تعتمد على مستوى جدارته في عمله .

2.2.2 أهمية الجدارة الائتمانية

تكمن أهمية الجدارة الائتمانية في أنه عبارة عن تقييم كمي أو عددي يحدد الجدارة الائتمانية للشركة، وهو يوضح للمستثمرين احتمالية أن تتخلف الشركة عن التزامها بالسندات المستحقة أو الديون، كما أن تلك التصنيفات تصدر من خلال وكالات التصنيف المختلفة، وهي تفيد في توضيح ما إن كان الاستثمار في دولة معينة خطير أو لا، أو يمكن أن تكون ورقة مالية محددة، لذا تقدم تقييمات موضوعية مستقلة للجدارة الائتمانية للبلاد والشركات،

ويعبر التصنيف الائتماني عن تقييم قدرة الحكومة على دفع التزاماتها المالية ويشار إلى هذه القدرة بأسم الجدارة الائتمانية (Bhatia,2002:4). فالتصنيف الائتماني هو تقييم الجدارة الائتمانية على أساس التوقعات أو تنبؤات تستند على رأي وكالة التصنيف الائتماني لكيفية تصرف الجهة المدينة في المستقبل ، أي انه يعكس الترتيب النسبي لمخاطر الائتمان بشكل رموز وإشارات يمكن من خلالها معرفة التصنيف الائتماني للبلد ، فهو بهذا يعتبر من أهم العوامل التي تحدد معدل الفائدة الذي بموجبه تقترض الحكومة من المؤسسات المالية المحلية والدولية (14 : 2006 ، Mounayar)

3.2.2 المبادئ الأساسية للجدارة الائتمانية:

لتحديد اهم المبادئ الأساسية للجدارة الائتمانية للشركات مايلي:

(Chernobai ,2007,20)

1.3.2.2 هيكل ملكية الشركة:

يجب على مسؤول الائتمان أثناء زيارته للشركة مراجعة هيكل ملكية المقترض من أجل تحديد العلاقة المحتملة مع الشركات الأخرى. من الضروري أيضاً أن يؤكد الدائن البيان المكتوب "بيان الارتباط والمديونية الائتمانية". إن اكتشاف ارتباط محتمل مع شركات أخرى هو إشارة إلى أنه يجب أيضاً تحليلها مالياً من أجل الحصول على صورة كاملة للمقترض.

التطور التاريخي للشركة من خلال التعرف على التطور التاريخي للشركة ، لا نتعرف على الشركة بشكل أفضل فحسب ، بل نكتشف أيضاً القدرات الريادية للتعلم ، إلى أي مدى تكون الشركة مرنة ومستعدة لاستخدام فرص السوق ولإطفاء المخاطر والمشاكل التي يواجهونها.

2.3.2.2 ما هو جوهر عمل الشركة :

مع هذا العامل النوعي نحتاج إلى معرفة ما تقوم به الشركة. لذلك من المهم فهم عمل العميل من أجل تحديد جميع المجالات ذات الصلة بتحليل وتقييم المخاطر المحتملة في الشركات الكبيرة ، من الضروري معرفة الهيكل التنظيمي للشركة من أجل الحصول على المعلومات التجارية اللازمة.

و تتمثل القيم الجوهرية التي تركز عليها كافة أعمال الشركة وأنظمتها في الأمانة والنزاهة والاحترام لكافة الأفراد، حيث تحت مبادئ العمل العامة للشركة على إيجاد بيئة عمل تتسم بالإيجابية والشمولية

3.3.2.2 تحديد سوق الشركة والعلاقة بين المشترون والموردون:

يجب أن يكون موظف الشركة على اطلاع جيد بمنتج العميل والمنافسة وما هي المزايا ونقاط الضعف وتسعير المنتج. الفحص الأول هو تحديد سوق العميل جغرافياً ومن ناحية العملاء التي يغطيها. فيما يلي قائمة ببعض الأسئلة الضرورية لاتخاذ القرار الصحيح للسوق:

- من الذي يحتاج إلى المنتجات التي تنتجها الشركة أو تبيعها وما هو الغرض منها؟
- ما هو نوع الطلب ، أي ما هي مرونة سعرها وإمكانية استبدالها بمنتجات أخرى؟

وان العلاقة بالمشتريين هي المعلومات الضرورية التي يحتاجها البنك لمشتري الشركات هي كما يلي:

ما هي ديناميكيات الشراء ، سواء كانوا مشتريين منتظمين أو مخصصين ، هل يمكن تخطيط خطتهم، وما هي النسبة المئوية للرسم ، وما إلى ذلك. هو عدد المشتريين؟ هذه المعلومات ضرورية بسبب تنوع مخاطر تحصيل الذمم المدينة.

الفصل الثالث الجانب العملي

1.3 التحليل الوصفي لمتغير حوكمة الشركات

البعد الاول: مجلس الادارة

يعرض الجدول الاوساط الحسابية , والانحرافات المعيارية, ومعامل الاختلاف, والنسب المئوية, لفقرات مجلس الادارة من وجهة نظر العينة في الشركة وذلك كما هو واضح في الجدول.

الجدول(2) (نتائج البعد الأول (مجلس الادارة)

النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات مجلس الادارة
83.80	0.180	0.756	4.19	يقوم مجلس الإدارة بمراقبة فاعلية ممارسة الحوكمة في الوحدة الاقتصادية ويوجد نظام مكتوب للحوكمة
75.70	0.239	0.906	3.79	مراقبه واختيار واستبدال المديرين عند الضرورة ويضم أعضاء جدد ويحافظ المجلس على تراكم خبرات الأعضاء
74.71	0.236	0.883	3.74	يقوم المجلس بمتابعة ومعالجة أي تعارض المصالح بين المديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين
74.21	0.263	0.978	3.71	يشرف مجلس الإدارة على عملية الإفصاح ويحصل على المعلومات المناسبة ذات الصلة بالوحدة الاقتصادية
70.57	0.320	1.133	3.53	يوافق مجلس الإدارة على خطة إستراتيجية للشركة وافقرار الاستراتيجية مع وجود معايير عالية من الحوكمة لدى الشركة
72.39	0.321	1.164	3.62	يضم المجلس أعضاء بصفات قيادية وخبرات ومهارات متنوعة تناسب قيامهم بأعماله وأعضاء مجلس الإدارة يكونوا قادرين على تكريس الوقت الكافي لمسؤولياتهم
66.77	0.331	1.107	3.34	يقوم مجلس الإدارة بتشكيل اللجان اللازمة بالصورة المناسبة مثل لجان التدقيق والمكافآت
75.80	0.245	0.93	3.79	المعدل

المصدر: من اعداد الباحث

تم قياس هذا البعد من خلال الفقرات (X1-1—X1-5) ويشير الجدول إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص مجلس الادارة، أذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً أعلى من الوسط الحسابي المعياري والبالغ (3) أذ بلغ (3.79)، وبلغ الانحراف المعياري (0.93) ومعامل اختلاف قدره (0.245)، وبأهمية نسبية بلغت (75.80%) ، يشير الوسط الحسابي الى قوة أدراك العينة للمتغير بدرجة عالية ويعزز ذلك الانحراف المعياري الذي يشير الى تشتت ضعيف.

البعد الثاني: الإفصاح والشفافية

يعرض الجدول الاوساط الحسابية ، والانحرافات المعيارية ، ومعامل الاختلاف ، والنسب المئوية ، لفقرات الافصاح والشفافية من وجهة نظر العينة في الشركة وذلك كما هو واضح في الجدول.

الجدول(3) البعد الثاني (الافصاح والشفافية)

النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات الإفصاح والشفافية
71.23	0.282	1.007	3.56	يتم الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة
71.40	0.267	0.956	3.57	يضمن الامتثال للأنظمة والقوانين شامله للإجراءات اللازمة لضمان سير العمليات
72.06	0.281	1.012	3.60	تعن الوحدة الاقتصادية مسبقاً للموظفين فيها عن حقوقهم وواجباتهم وعن الإجراءات التي تمكنهم من اختيار ممثلين عنهم ، وعن نظام الردع والمعاقبة
73.09	0.272	0.994	3.65	المعدل

المصدر: من اعداد الباحث

تم قياس هذا البعد من خلال الفقرات (X2-1—X2-5) ويشير الجدول إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص الافصاح والشفافية، أذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً أعلى من الوسط الحسابي المعياري والبالغ (3) أذ بلغ (3.65)، وبلغ الانحراف المعياري (0.99)، ومعامل اختلاف قدره (0.27)، وبأهمية نسبية بلغت (73%).

البعد الثالث: اصحاب المصالح

يعرض الجدول الاوساط الحسابية ، والانحرافات المعيارية، ومعامل الاختلاف، والنسب المئوية، لفقرات اصحاب المصالح من وجهة نظر العينة في الشركة وذلك كما هو واضح في الجدول.

الجدول (3) البعد الثالث (اصحاب المصالح)

النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات اصحاب المصالح
70.74	0.298	1.057	3.54	يتم احترام حقوق أصحاب المصالح (موظفين زبائن، موردين...الخ) من قبل الوحدة الاقتصادية وفق القانون
66.77	0.324	1.084	3.34	يتم السماح لتطوير أداء البات تعزيز مشاركة العاملين
69.75	0.305	1.065	3.49	يملك اصحاب المصالح (موظفين، زبائن، موردين...الخ) فرصة للحصول على تعويض عند انتهاك حقوقهم
63.96	0.373	1.195	3.20	يملك اصحاب المصالح (موظفين، زبائن، موردين...الخ) حرية الاتصال بالإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه الممارسات غير الأخلاقية أو القانونية
70.08	0.306	1.073	3.50	يؤخذ بنظر الاعتبار مصلحة أصحاب المصالح
68.26	0.319	1.09	3.41	المعدل

المصدر: من اعداد الباحث

تم قياس هذا البعد من خلال الفقرات (X3-1—X3-5) ويشير الجدول إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص اصحاب المصالح، أذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً أعلى من الوسط الحسابي المعياري والبالغ (3) أذ بلغ (3.41)، وبلغ الانحراف المعياري (0.1)، ومعامل اختلاف قدره (0.31)، وبأهمية نسبية بلغت (68%).

البعد الرابع: حقوق المساهمين

يعرض الجدول الأوساط الحسابية ، والانحرافات المعيارية، ومعامل الاختلاف، والنسب المئوية، لفقرات حقوق المساهمين من وجهة نظر العينة في الشركة وذلك كما هو واضح في الجدول .

الجدول (4) يوضح البعد الرابع (حقوق المساهمين)

النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات حقوق المساهمين
80.33	0.217	0.875	4.02	يتم الحصول على الأرباح السنوية للشركة خلال ثلاثين يوم من صدور قرار الهيئة العامة بتوزيعها
79.50	0.211	0.841	3.98	تكون أولوية الاكتتاب للمساهمين في أية إصدارات جديدة من الأسهم للشركة قبل طرحها للمستثمرين الآخرين
73.71	0.264	0.975	3.69	اللجوء إلى وسائل حل النزاعات بالطرق السلمية بما في ذلك الوساطة والتحكيم ، نتيجة مخالفة التشريعات النافذة أو النظام الأساسي للشركة أو الخطأ أو التقصير أو الإهمال في إدارة الشركة أو إفشاء المعلومات ذات الطبيعة السرية للشركة
72.56	0.264	0.959	3.63	يتم طلب إجراء التدقيق على أعمال الشركة ودفاترها ، للمساهمين الذين يملكون 10% من اسهم الشركة الحقوق ضمن صلاحيات الهيئة العامة
73.38	0.266	0.978	3.67	تتمتع الهيئة العامة بصلاحيات واسعة وخصوصاً صلاحية اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبل الشركة بشكل مباشر ومن ضمنها كامل اصول الشركة او جزء مهم قد يؤثر على تحقيق اهداف وغايات الشركة
75.90	0.244	0.93	3.80	المعدل

المصدر: من اعداد الباحث

تم قياس هذا البعد من خلال الفقرات (X4-1—X4-5) ويشير الجدول إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص حقوق المساهمين، أذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً أعلى من الوسط الحسابي المعياري والبالغ (3) أذ بلغ (3.80)، وبلغ الانحراف المعياري (0.93)، ومعامل اختلاف قدره (0.24)، وبأهمية نسبية بلغت (75%).

البعد الخامس: المساءلة

يعرض الجدول الأوساط الحسابية ، والانحرافات المعيارية ، ومعامل الاختلاف، والنسب المئوية ، لفقرات المقطرة الجوهرية من وجهة نظر العينة في الشركة وذلك كما هو واضح في الجدول.

الجدول (5) نتائج البعد الخامس (المساءلة)

النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات المساءلة
74.54	0.293	1.095	3.73	توجد معايير محددة للثواب والعقاب
76.36	0.288	1.103	3.82	تناسب الجزاءات مع حجم المخالفة
72.72	0.285	1.041	3.64	تطبيق القوانين والأنظمة يؤدي الى حفظ حقوق جميع العاملين
72.39	0.321	1.164	3.62	يقلل تطبيق القوانين والأنظمة من الازمات والمشكلات
66.77	0.331	1.107	3.34	يتم متابعة وتقييم سياسات المساءلة التي تتبعها الإدارة التنفيذية واعداد تقارير بذلك للإدارة
72.56	0.303	1.10	3.63	المعدل

المصدر: من اعداد الباحث

تم قياس هذا البعد من خلال الفقرات (X5-1—X5-5) ويشير الجدول إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص المقدرة الجوهرية، أذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً أعلى من الوسط الحسابي المعياري والبالغ (3) أذ بلغ (3.63)، وبلغ الانحراف المعياري (1.1)، ومعامل اختلاف قدره (0.30)، وبأهمية نسبية بلغت (72%) .

3- التحليل الوصفي لمتغير الجدارة الائتمانية

من خلال استخدام برنامج SPSS تم التوصل الى نتائج التحليل الوصفي لمتغير الجدارة الائتمانية والتي يستعرضها الجدول (6).

الجدول رقم (6) متغير الجدارة الائتمانية

النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نتائج التحليل الوصفي للجدارة الائتمانية
76.42	0.92	0.96	3.82	ترتبط الشركة بشركات أخرى من حيث هيكل الملكية
75.04	0.95	0.97	3.75	يتم إجراء التحليل المالي الكامل لبيان الصورة الكاملة عن هيكل ملكية الشركة
74.44	1.14	1.06	3.72	يتم الكشف عن القدرات الريادية من خلال التعرف على التطور التاريخي للشركة
74.61	1.05	1.02	3.73	يتم التعرف الى أي مدى تكون الشركة مرنة ومستعدة لاستخدام فرص السوق واستهلاك المخاطر والمشاكل التي تواجهها

المصدر: من اعداد الباحث

البعد الاول: هيكل الملكية

يعرض الجدول الاوساط الحسابية ، والانحرافات المعيارية ، ومعامل الاختلاف ، والنسب المئوية، لفقرات هيكل الملكية من وجهة نظر العينة في الشركة وذلك كما هو واضح في الجدول

الجدول (7) نتائج البعد الاول (هيكل الملكية)

النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات هيكل الملكية
77.35	0.233	0.903	3.87	تحرص إدارة الشركة على استخدام الموارد المتاحة بشكل كفوء (أفضل استثمار للمورد).
79.66	0.259	1.033	3.98	تحرص إدارة الشركة على تقديم منتجاتها للزبائن بأسعار مقبولة تناسب اسعار المنافسين.
78.84	0.218	0.859	3.94	تدفع إدارة الشركة العاملين لتحقيق اعلى مستويات الانتاجية الممكنة واستخدام قدرات الاداء.
71.90	0.281	1.013	3.60	تستخدم إدارة الشركة أنظمة عمل وإدارة وقت متطورة تحقق اقتصادية العمل (تقليل الكلف).
74.38	0.262	0.977	3.72	تعتمد إدارة الشركة الكفاءة في الانجاز في تقييم اداء العاملين والاقسام .
76.42	0.251	0.96	3.82	المعدل

المصدر: من اعداد الباحث

تم قياس هذا البعد من خلال الفقرات (Y1-1—Y1-5) ويشير الجدول إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص هيكل الملكية ، أذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً أعلى من الوسط الحسابي المعياري والبالغ (3) أذ بلغ (3.82)، وبلغ الانحراف المعياري (0.96)، ومعامل اختلاف قدره (0.25)، وبأهمية نسبية بلغت (76%) ، يشير الوسط الحسابي الى قوة ادراك العينة للمتغير بدرجة عالية ويعزز ذاك الانحراف المعياري الذي يشير الى تشتت ضعيف.

البعد الثاني: الاعمال الجوهرية

يعرض الجدول الاوساط الحسابية ، والانحرافات المعيارية، ومعامل الاختلاف، والنسب المئوية، لفقرات الاعمال الجوهرية من وجهة نظر العينة في الشركة وذلك كما هو واضح في الجدول .

جدول (8) نتائج البعد الثاني (الاعمال الجوهرية)

النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات الاعمال الجوهرية
74.38	0.255	0.951	3.72	تسعى إدارة الشركة لاعتماد استراتيجيات تخصصية لزيادة مبيعاتها (حصتها السوقية).
80.82	0.208	0.841	4.04	تعتمد إدارة الشركة معايير الجودة المحلية والدولية في الانتاج والخدمات اللاحقة.
71.23	0.278	0.991	3.56	تراجع إدارة الشركة اساليب اعمال المنافسين وتعتمدها في تخطيط انتاجها.
77.68	0.251	0.976	3.88	توفر إدارة الشركة المستلزمات التسويقية والاعلامية الكافية للتعريف بمنتجاتها.
71.07	0.308	1.095	3.55	تحاول إدارة الشركة دخول اسواق جديدة لعرض منتجاتها.
75.04	0.258	0.97	3.75	المعدل

المصدر: من اعداد الباحث

تم قياس هذا البعد من خلال الفقرات (Y2-1—Y2-5) ويشير الجدول إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص الاعمال الجوهرية، أذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً أعلى من الوسط الحسابي المعياري والبالغ (3) أذ بلغ (3.75)، وبلغ الانحراف المعياري (0.97)، ومعامل اختلاف قدره (0.25)، وبأهمية نسبية بلغت (75%) ، يشير الوسط الحسابي الى قوة أدراك العينة للمتغير بدرجة عالية ويعزز ذلك الانحراف المعياري الذي يشير الى تشتت ضعيف.

البعد الثالث: العلاقة مع الموردين والمستثمرين

يعرض الجدول الأوساط الحسابية ، والانحرافات المعيارية، ومعامل الاختلاف، والنسب المئوية، لفقرات العلاقة مع الموردين والمستثمرين من وجهة نظر العينة في الشركة وذلك كما هو واضح في الجدول .

الجدول(9) نتائج البعد الثالث (العلاقة مع الموردين والمستثمرين)

النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات العلاقة مع الموردين والمستثمرين
76.03	0.312	1.188	3.80	تحرص إدارة الشركة على اعتماد برامج ترويجية مناسبة (إعلان , دعائية) تناسب نشاطها ومنتجاتها
74.87	0.270	1.013	3.74	تحرص إدارة الشركة على ادامة العلاقات مع جميع العاملين فيها
78.51	0.225	0.887	3.93	تلتزم إدارة الشركة بقواعد وإجراءات العمل المهنية والانسانية في أعمالها اليومية من اجل سمعتها.
72.39	0.321	1.164	3.62	تحاول إدارة الشركة المساهمة في تطوير البيئة المحيطة بها وتقليل حالات التلوث والضرر المحتملة
70.41	0.302	1.065	3.52	تسعى إدارة الشركة الى المساهمة في تحسين واقع العاملين فيها
74.44	0.284	1.06	3.72	المعدل

المصدر: من اعداد الباحث

تم قياس هذا البعد من خلال الفقرات (Y1-3—Y3-5) ويشير الجدول إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص العلاقة مع الموردين والمستثمرين ، أذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً أعلى من الوسط الحسابي المعياري والبالغ (3) أذ بلغ (3.72)، وبلغ الانحراف المعياري (1.0)، ومعامل اختلاف قدره (0.28)، وبأهمية نسبية بلغت (74%) ، يشير الوسط الحسابي الى قوة أدراك العينة للمتغير بدرجة عالية ويعزز ذلك الانحراف المعياري الذي يشير الى تشتت ضعيف.

اختبار علاقات الارتباط

وتتضمن هذه الفقرة الاتي:

1- علاقات الارتباط (الفرضية الرئيسية الأولى)

حتى يتمكن الباحث من اختبار قبول او عدم قبول الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على وجود علاقة ارتباط بين حوكمة الشركات (X) والجدارة الائتمانية (Y) يجب أولاً اختبار قبول او عدم قبول الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وكما يلي:

- يظهر الجدول(10) وجود علاقة ارتباط معنوية بين مجلس ادارة (X1) والجدارة الائتمانية (Y) اذ بلغت قيمة الارتباط (0.735) عند مستوى معنوية (0.05).
- يظهر الجدول (10) وجود علاقة ارتباط معنوية بين الافصاح والشفافية (X2) والجدارة الائتمانية (Y) اذ بلغت قيمة الارتباط (0.634) عند مستوى معنوية (0.05).
- يظهر الجدول (10) وجود علاقة ارتباط معنوية بين اصحاب المصالح (X3) والجدارة الائتمانية (Y) اذ بلغت قيمة الارتباط (0.804) عند مستوى معنوية (0.05).
- يظهر الجدول (10) وجود علاقة ارتباط معنوية بين حقوق المساهمين (X4) والجدارة الائتمانية (Y) اذ بلغت قيمة الارتباط (0.735) عند مستوى معنوية (0.05).
- يظهر الجدول(10) وجود علاقة ارتباط معنوية بين المسائلة (X5) والجدارة الائتمانية (Y) اذ بلغت قيمة الارتباط (0.735) عند مستوى معنوية (0.05).

T-table	المؤشر الكلي	X1	X2	X3	X4	5X	X Y
	0.882	0.784	0.804	0.634	0.735	0.682	الجدارة الائتمانية
1.96							قيمة T Value
	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	قيمة P value
	قبول الفرضية	قبول الفرضية	قبول الفرضية	قبول الفرضية	قبول الفرضية	قبول الفرضية	النتيجة

من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات الحاسبة الإلكترونية
 N=82 جدول (10) من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات الحاسبة الإلكترونية
 من خلال النتائج الظاهرة في الجدول يتبين قبول الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات المنبثقة عنها اذ ان جميع
 قيم معامل الارتباط كانت معنوية عند مستوى T اكبر من 1.96.
2- علاقات التأثير (الفرضية الرئيسية الثانية)

تنص فرضية التأثير الرئيسية بوجود علاقة تأثير معنوية لحوكمة الشركات في تحقيق الجدارة الائتمانية وقد
 أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية الجدول تحليل التباين بين المتغيرات عن المؤشرات الدالة على العلاقة
 الجدول(11) تحليل التباين (ANOVA) للعلاقة بين حوكمة الشركات والجدارة الائتمانية

Model	Sum of squares	Df	Mean Square s	F	P-Value
Regression	16.356	1	16.356	432.962	0.000
Residual	3.457	81	0.22		
Total	19.813	82			

من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات الحاسبة الإلكترونية
 ويوضح الجدول(12) معاملات النموذج

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		P-Value
	B	Std. Error	Beta	T	
Constant	0.603	0.126		3.329	0.000
X	0.812	0.042	0.882	24.765	0.000

من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات الحاسبة الإلكترونية
 الجدول (12) خلاصة المؤشرات التحليلية لأثر حوكمة الشركات في الجدارة الائتمانية

مستوى الدلالة	الجدارة الائتمانية	المؤشرات	ابعاد حوكمة الشركات
0.05	206.67	F	مجلس الادارة
	0.000	P value	
	0.540	R2	
	0.735	B	
0.05	103.65	F	الافصاح والشفافية
	0.000	P value	
	0.401	R2	
	0.634	B	
0.05	231.19	F	اصحاب المصالح
	0.000	P value	
	0.646	R2	
	0.804	B	
0.05	202.23	F	حقوق المساهمين
	0.000	P value	
	0.614	R2	
	0.784	B	
0.05	193.93	F	المسانلة
	0.000	P value	
	0.465	R2	
	0.682	B	
0.01	164.98	F	حوكمة الشركات مجتمع
	0.000	P value	
	0.777	R2	
	0.882	B	

من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات الحاسبة الإلكترونية
 من الجدول أعلاه والذي يلخص مؤشرات التحليل على مستوى الابعاد الفرضية والذي نستنتج منه:
 1- حقق مجلس الادارة اثرا معنويا في الجدارة الائتمانية اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (206.67) وهي أكبر من
 الجدولية عند مستوى (P ≤ 0.05) كما بلغت قيمة (B) (0.735) وان المتغير المستقل (مجلس ادارة) يفسر
 (54.0%) من المتغير التابع (الجدارة الائتمانية) اذ بلغت قيمة معامل التحديد (R2=0.540).

- 2- حقق الافصاح والشفافية اثرا معنويا في الجدارة الائتمانية اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (103.65) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى ($P \leq 0.05$) كما بلغت قيمة (B) (0.634) وان المتغير المستقل (الافصاح والشفافية) يفسر (40.1%) من المتغير التابع (الجدارة الائتمانية) اذ بلغت قيمة معامل التحديد (0.401) ($R^2=$).
- 3- حقق اصحاب المصالح اثرا معنويا في الجدارة الائتمانية اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (231.19) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى ($P \leq 0.05$) كما بلغت قيمة (B) (0.804) وان المتغير المستقل (اصحاب المصالح) يفسر (6.46%) من المتغير التابع (الجدارة الائتمانية) اذ بلغت قيمة معامل التحديد (0.646) ($R^2=$).
- 4- حقق حقوق المساهمين اثرا معنويا في الجدارة الائتمانية اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (206.67) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى ($P \leq 0.05$) كما بلغت قيمة (B) (0.784) وان المتغير المستقل (حقوق المساهمين) يفسر (61.4%) من المتغير التابع (الجدارة الائتمانية) اذ بلغت قيمة معامل التحديد (0.614) ($R^2=$).
- 5- حقق المساءلة اثرا معنويا في الجدارة الائتمانية اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (206.76) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى ($P \leq 0.05$) كما بلغت قيمة (B) (0.784) وان المتغير المستقل (حقوق المساهمين) يفسر (61.4%) من المتغير التابع (الجدارة الائتمانية) اذ بلغت قيمة معامل التحديد (0.614) ($R^2=$).
- 6- حققت ابعاد حوكمة الشركات مجتمعة تأثيرات معنوية كبيرة في الجدارة الائتمانية اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (164.98) وهي اكبر من الجدولية عند مستوى ($P \leq 0.01$) كما بلغت قيمة (B) (0.882) اذ ان المتغير المستقل حوكمة الشركات يفسر (77.7%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (الجدارة الائتمانية) اذ بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.777$). وعلى ضوء المؤشرات التحليلية في الجدول أعلاه يتضح ان جميع حوكمة الشركات كان لها اثرا معنويا في الجدارة الائتمانية وهذا يدل على قبول الفرضية الرئيسة الثانية والفرضيات المنبثقة عنها رغم تفاوت قوة التأثير فيما بين هذه الابعاد.

الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج تقييم نموذج القياس المعدل لمتغير حوكمة الشركات والذي اظهر نتائج معنوية للصدق التمييزي لمتغير حوكمة الشركات.
2. أظهرت نتائج تقييم نموذج القياس المعدل لمتغير الجدارة الائتمانية والذي اظهر نتائج معنوية للصدق التمييزي لمتغير الجدارة الائتمانية .
3. استنتج الباحث وجود علاقة ارتباط بين حوكمة الشركات والجدارة على المستوى العام واستنتج ايضا ان هناك ارتباط بين حوكمة الشركات وهيكل الملكية والاعمال الجوهرية والعلاقة مع الموردين والمستثمرين.

التوصيات:

1. إصدار مبادئ خاصة بحوكمة الشركات ، من دون الاستغناء عن المبادئ الدولية التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية والمبادئ التي أصدرتها بقية الدول و المنظمات المتخصصة ، وذلك لخلق مبادئ ملائمة لبيئة الاعمال العراقية بالاعتماد على التجارب العربية والدولية.
2. ضرورة حصول الشركات العراقية على التصنيف الائتماني من قبل وكالات التصنيف الائتمانية وتحديد نقاط القوة التي تتمتع بها الشركات ونقاط الضعف التي تعاني منها.
3. ضرورة حصول جميع الشركات على درجة التصنيف الائتماني ، من أجل زيادة الشفافية ، وتحديد مستوى المخاطر المالية ، وتطبيق قواعد الحوكمة ، وزيادة فعالية الجهات الرقابية للقيام بدورها في حماية حقوق المستثمرين ، وزيادة كفاءتها .
4. الزام العمل بالقواعد الاساسية للحوكمة في الشركات الصناعية العراقية التي تتلخص بالشفافية والمساءلة والمسؤولية والاستقلالية والعدالة، وكذلك إلزامها بالإفصاح عن مدى العمل بها في التقارير السنوية.
5. الاهتمام باللجان المنبثقة من الاعضاء غير التنفيذيين في مجلس الادارة و ضمان عملها على النحو المطلوب لتدعيم عمل حوكمة الشركات.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

1. خضر حمد علي "حوكمة الشركات" ، دار الفكر الجامعة ، الإسكندرية ، 2012، 12.
2. الرازي ، محمد ابن ابي بكر بن عبدالقادر ، "مختار الصحاح" ، الطبعة الأولى، الكويت ، دار الرسالة ، 1983.
3. الطروانه رشا نابل حامد علي محمد عمر العضيلة ، "اثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية في ادارة الاعمال" ، الجامعة الأردنية ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2010 ، 68،
4. طارق عبد العال حماد ، "حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية" ، الدار الجامعة، الإسكندرية 2009، 42،

5. عدنان بن حيدر بن درويش ، "حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة" ، إصدار اتحاد المصارف العربية ، الكويت ، 2006، 26.
6. محمد مصطفى سليمان ، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر،، 2006، 46-47.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Ashok Vir Bhatia, "Sovereign Credit Ratings Methodology, an Evaluation" ,IMF, WP/02/170, Washington ,DC, 2002.
2. Bai, C., Shi, B., Liu, F., & SarkX3, J. (2019). « Banking credit worthiness: Evaluating the complex relationships". Omega, 83.
3. Chernobai, A.S., Rachev, Svetlozar, T. and Fabozzi, F.J, Yerational RX3k: A Guide to Basel II Capital Requirements, Models, and AnalysX3, Hoboken, New Jersey: John Wiley and Sons, Inc.,2007,20
4. Cravens, K., Oliver, E. G., & Ramamoorti, S. (2003). "The Reputation Index:: Measuring and Managing Corporate Reputation". EurYean Management Journal, 21(2).
5. Fitch Ratings, "Sovereign Rating Methodology", Fitch Ratings, NY, 2007,5.
6. Mohamad,s(2004), "the Importance of Effective Corporte Governance" , Research Gate.
7. Moscardini, Alfredo; Loutfi, Mohamed; Al-Qirem, Raed."The Use of System Dynamics Models to evaluate the Credit Worthiness of firms", International Conference of the System Dynamics Society, 23rd July 2005,
8. Sarah,R.M(2017),"The Benefits of Good Corporate Governance to X2all and Medium EnterprX3es (X2ES)In South Africa :A View On TY20 and Bottom 20 JSE LX3ted Companies, problems and Perspectives in Management",15(4).
9. Standard & Poor's, "Sovereign Credit Rating: A Primer", The Mc.Graw-Hill companies, NY, 2006.

The effect of corporate governance on achieving the creditworthiness of a sample of companies: an exploratory study

Manaf Hamed Abed Sarhan / researcher
A.Prof. Amal Mahmoud Ali

Abstract:

This research aims to introduce corporate governance and know its role in achieving the creditworthiness of industrial companies represented in the General Company for Construction Industries, the General Company for Engineering Examination and Qualification, and the General Company for Electrical and Electronic Industries, and since there is no agreement on the concept of governance, but there is an agreement that its application enhances the efficiency of performance any company that implements it and supports its ability to face any financial crisis it may encounter. The importance of governance as an effective tool for control in companies has emerged through several internal and external mechanisms. The Board of Directors is considered the most important mechanism of corporate governance mechanisms because it is one of the regulatory authorities within the administration where managers monitor, and supervise The researcher concluded that corporate governance is the framework through which companies can be managed, as it defines the rights and duties of all parties related to those companies, as well as evaluating solvency and the desire to pay off debts. The Iraqi business environment and the need for companies to obtain a credit rating and identify strengths and points of weakness that you suffer from .

